جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

دور العمل الاجتماع في الوقاية من الجريمة

الاستاذ محمد بولعسري

الرياض

1411 هـ - 1990 م

دور العمل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة

الأستاذ محمد بولعسري

العمل الاجتماعي النوعي

يعرف العمل الاجتماعي في الوقت الراهن اتساعاً ملحوظاً يواكب التطورات التي تشهدها المجتمعات البشرية، حيث تسعى الخدمات الاجتماعية كأساس للعمل الاجتماعي الى الاسهام في تنمية القدرات الفردية والجماعية وخلق نوع من الاندماج والتجانس الاجتماعي بغرض الوصول الى التنمية الشاملة

فموضوع العمل الاجتماعي هو الانسان بذاته، هذا الكائن الاجتماعي الذي يجب السعي دائما الى تحصين وجوده وتحسين ظروفه الخاصة داخل المحيط الاجتماعي الذي يوجد فيه بهدف التطور والرقي الذي لا يمكن أن يتم الا عبر القضاء على الظواهر المرضية وغير الصحية سواء تلك التي تهم الفرد كفرد أو تلك التي تهم الجماعات داخل المجتمع

وقد كان لهذه التطورات التي شهدها العمل الاجتماعي ارتباط وثيق بمفهوم هذا العمل في حد ذاته، ذلك أن مفهوم العمل الاجتماعي الحديث يلغي جميع المفاهيم التقليدية السائدة في مجال

الرعاية الاجتماعية والتي كانت تتجه الى معالجة المشكلات معالجة فردية ومحدودة من قبل فئات وهيئات تطوعية أهلية أو جهات حكومية رسمية أو أفراد، ويؤكد على تشابك سياسة الرعاية الاجتماعية مع السياسة التنموية الشاملة التي تسعى الى بناء المجتمع الذي تتوفر في اطاره عامة شروط التقدم والنماء

وانطلاقاً من هذا المفهوم «الحديث» للعمل الاجتماعي أصبحت لهذا الأخير ثلاثة اتجاهات أساسية

١ ـ الاتجاه العلاجي الذي يرمي الى معالجة المشكلات المطروحة العامة والجماعية كالأمية والتسرب المدرسي والتسول من خلال حلول وبرامج ومخططات عامة تتولى حل المشكلات وتلبية المتطلبات بعيداً عن تقديم المعونات والارشادات والخدمات المحدودة والمؤقتة وبدافع خيري

وعموماً فالاتجاه العلاجي له بعدان «البعد العام» أي البرامج العامة كقاعدة أساسية، و «البعد الخاص» أي تخصيص برامج خاصة لفئات محددة كاستثناء.

٢ ـ الاتجاه الوقائي تبرز أهمية هذا الاتجاه من حيث تصديه للعوامل التي تسهم في توليد المشكلات والأوبئة الاجتماعية (كالوقاية من تعاطي المخدرات مثلا) وبالتالي تحصين الفرد والمجتمع

٣ ـ الاتجاه التنموي يتشابك الاتجاه التنموي للعمل الاجتماعي مع قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية عامة حيث تتوحد الأهداف والتطلعات في غاية رئيسة وهي العمل على النهوض بالواقع الاجتماعي والاقتصادي العام، والعمل على تأكيد

الظروف والشروط الموضوعية التي تحقق التقدم

وهكذا لم يعد العمل الاجتماعي حبيس الاطار الاحساني والخيري والمساعدة المتفرقة لبعض الفئات المحتاجة، بل برز الوعي بضرورة اعطاء ابعاد جديدة لمبادىء هذا العمل الاجتماعي بتوجيهه نحو أهداف علاجية وقائية وانعاشية من خلال الاتجاهات التالية:

- الاتجاه الأول يهدف الى معالجة الظواهر المرضية
- الاتجاه الثاني يهدف الى استئصال أسباب الظواهر المرضية
- والاتجاه الثالث يتضمن تحسين الوضعية الاجتماعية التي هي العنصر الأساسي في أي سياسة حقيقية للعمل الاجتماعي.

ويمكن رصد أهم أنشطة العمل الاجتماعي النوعي فيما يلي:

- الاهتمام برعاية الطفولة وحمايتها وانعاشها واعادة التربية الاجتماعية وحماية الأحداث
- انعاش المرأة والنهوض بها عبر سياسة التكوين والتوعية والتنظيم
- تكوين الأطر الاجتماعية المتخصصة واستكمال تكوينها
- انعاش قطاع الجمعيات وتشجيع العمل التطوعي والنهوض به عبر أساليب التأطير والتنسيق
- تربية الشباب وتكوينهم مهنياً
- محاربة الأمية وتعليم الكبار
- اعادة ادماج الأشخاص المعاقين في مراكز نموذجية
- حماية الأشخاص المسنين

البعد الوقائي للعمل الاجتماعي

لاشك أن المرامي الأساسية التي يهدف العمل الاجتماعي النوعي الى تحقيقها بمختلف الأساليب المذكورة هي انشاء مجتمع سليم لا تهدده الآفات الاجتماعية والظواهر المرضية ولا تهدد بنيانه المشكلات الاجتماعية مثل الانحراف والجريمة والبطالة والأمية والجهل وغيرها

وهذا ما تهدف له سياسة الوقاية والاصلاح الاجتماعيين على المستوى الوطني والدولي، حيث نجد مجموعة من القطاعات الحكومية بالمملكة المغربية كوزارة الصناعة التقليدية والشئون الاجتماعية ثم وزارة الشبيبة والرياضة ثم وزارة العدل، كلها تولي اهمية كبيرة لهذا الجانب من العمل الاجتماعي النوعي، وعلى المستوى العربي يعمل كل من المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي على تنسيق جهود حكومات الدول العربية في هذا الميدان وذلك من خلال البرامج والمؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات وغيرها من الأنشطة الهادفة التي تعقدها في مختلف الأقطار العربية الشقيقة، ولا تخفى الفوائد الناتجة عن مثل هذه اللقاءات في تبادل التجارب والخبرات بين مختلف القطاعات العربية المهتمة بالحقل الاجتماعي

وتعد سياسة الدفاع الاجتماعي أحد الأساليب التي تستهدف حماية المجتمع من حدوث الانحراف والجريمة والوقاية من آثارها وتحويل الأشخاص المنحرفين من قوى بشرية معطلة الى قوى قادرة

على ممارسة حياة سوية منتجة تسهم في العمل الوطني، وذلك عبر تأمين المجتمع ضد ظاهرة الاجرام والانحراف وآثارها من أجل سلامة المجتمع والمواطن، ومن أجل النهوض بسياسة اجتماعية شاملة تناهض الاجرام وتهدف الى حماية المجتمع ضد الأعمال الاجرامية، وذلك لتحقيق سياسة جنائية تولي الوقاية الفردية اهتماماً خاصاً وتحاول أن تحقق نظاماً للوقاية من الجريمة

فأين تكمن مخاطر الجريمة؟

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية اصابت كل مجتمع سواء كان متقدماً أو متخلفاً، حيث أخذت منذ أمد غير قريب تشغل مكاناً هاماً بين جملة الظواهر الاجتماعية المرضية التي عانى منها المجتمع البشري، وقد ازدادت هذه الأهمية مع اتساع الظاهرة وانتشارها، فلقد ازداد حجمها، وتصاعد معدل نموها في سائر البلدان، إلا أن حجم هذه الزيادة ومعدل نموها قد تباين واختلف تبعاً لتباين البنيات الاجتماعية وتمايز المستويات الحضارية واختلاف النظم الاقتصادية

وقد أثرت الجريمة على كثير من المظاهر الحضارية لمجتمع اليوم وهددت قيمه وسلوكيات أفراده.

وتظهر خطورة الظاهرة الاجرامية وأهمية دراستها من خلال تعدد الجوانب المرتبطة بها، ومن معرفة أنواع السلوك غير السوي الذي يأتي به الأشخاص الجانحون وأثر ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والخلقية في المجتمع الذي يعيشون فيه، وأول مظهر لخطورة هذه الظاهرة هو ارتباطها الوثيق بعملية

النمو والتنشئة الاجتماعية لأن الجريمة في معناها العام عائق يعرقل العملية التنموية ويعرقل مسيرة النمو الاقتصادي وربط المواطن بالمجتمع الذي يتنمي اليه ويهدد أسباب الأمن والطمأنينة والاستقرار المادي والمعنوي

وعلى العموم فإن ظاهرة الاجرام ظاهرة اجتماعية لا يمكن التخفيف من حدتها الا باستخدام الطرق العلمية الحديثة في مكافحة الاجرام والوقاية من الجريمة.

وإن اهتمام القطاع الاجتماعي بالجانب الوقائي ضد الجريمة يدخل في اطار السياسة الاجتماعية التي لا تعتبر العمل الاجتماعي تصحيحاً لما اختل من توازن في حياة المجتمع فقط، بل أكثر من ذلك هو تناول جذور الآفات الاجتماعية واستئصال بواعثها، في اطار شمولي ومتجانس تحظى فيه الوقاية الاجتماعية بأهمية كبيرة.

الاتجاه الوقائي ضد الجريمة:

إن تبني الاتجاه الوقائي في مواجهة الجريمة وغيرها من الآفات الاجتماعية هو الأسلوب الأمثل دائماً عندما نعمل على التخطيط لمواجهة أية مشكلة من المشكلات سواء أكانت اجتماعية أم نفسية أم طبية

والاتجاهات العلمية الحديثة في مجال العمل الاجتماعي تركز اهتمامها على الناحية الوقائية أي الوقاية من الظواهر الاجتماعية غير الصحية قبل وقوعها، وهذا يعني في مجال حديثنا العمل على بذل

الجهود لتحقيق أكبر قدر من الرعاية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع خاصة الفئة المهددة بالسقوط في الجريمة، وذلك على أوسع نطاق ممكن والاتجاه الوقائي يعنى بالمستقبل، والمستقبل هو الطفل والفئة الشابة.

ولاشك أن الأساس العلمي الذي تقوم عليه فلسفة الرعاية الاجتماعية في المجتمع المعاصر هو الايمان بامكانية التحكم في التطور وتوجيهه عن طريق العناية بالطفل والشباب، وهذا ما يؤكد أهمية علاج المشاكل الاجتماعية ومنها الجريمة علاجاً وقائياً عن طريق اعداد جيل سليم يتمتع بشخصية سوية

وتعتبر الوقاية هنا حجر الاساس في بناء السياسة الجنائية الحديثة في مواجهة مشكلة الجريمة، والوقاية اجراءات تتخذ قبل وقوع الجريمة حيث أنها أهم من العلاج اليوم في رأي غالبية العاملين في مجالات العقاب، ذلك أن العلاج يتناول عدداً محدوداً من المجرمين الذين أدينوا عن جرائم معينة، وأرسلوا الى المؤسسات العقابية أو الاصلاحية إما ليدفعوا الثمن بالعقاب أو ليؤهلوا لحياة نظيفة في مستقبل حياتهم، أما الوقاية فهي وقاية كل المجتمع وبكل أفراده ومؤسساته من الجريمة، وهذا الاتجاه كبير جداً، تخصص له غالبية الدراسات والمؤتمرات الدولية العلمية حيزاً كبيرة جداً من المناقشات، ولعل ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأن الجريمة في معناها العام عائق يعرقل هذه العمليات التنموية.

فالوقاية إذن تشكل اليوم أبرز موضوعات علم الاجرام سواء

أكان ذلك على مستوى الدولة أو المؤسسات الاجتماعية الحكومية والتطوعية التي تعمل في حقل مثل هذه الوقاية.

من هذه المنطلقات تتضح أدوار العمل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة، وذلك باتخاذ مقاييس معينة تستهدف تحصين أفراد المجتمع ضد الانحراف، هذه المقاييس تعتمد أساساً على تهيئة ظروف أمثل للتنشئة الاجتماعية للانسان ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية للمجتمع بصفة عامة وللأسر المعرض أبناؤها للانحراف بصفة خاصة.

وتنفيذ هذه السياسة الشمولية يتطلب تخطيطاً دقيقاً قائماً على أسس من البحث العلمي والدراسات الميدانية، كما يتطلب تضافر العديد من جهود الهيئات والمنظمات الحكومية والتطوعية

وتستدعي هذه السياسة الشاملة اقامة هياكل وأجهزة ترتكز على العمل الوقائي والانعاشي والتنموي بغرض تأهيل الفئات المستهدفة وتوفير وسائل الرعاية والحماية عن طريق ارساء مراكز الاستقبال الضرورية وسن التشريعات اللازمة لتأطير العمل الاجتماعي ومجالات تدخلاته وتكوين الأطر المؤهلة للاشراف على تنفيذ البرامج الموضوعة

وإن المملكة المغربية في سياستها الاجتماعية مؤمنة بأهمية الدور الوقائي في مكافحة الظواهر الاجتماعية المرضية ومنها الجريمة، لذا فهي تنهج سياسة تقوم على تناول جذور المشاكل والآفات الاجتماعية

واستئصال أسبابها في اطار من التشاور والتنسيق بين مختلف المصالح التي يتصل نشاطها بالعمل الاجتماعي وكذا باتباع سياسة الحوار مع الجمعيات التطوعية العاملة في الحقل الاجتماعي.

وهكذا تم وضع فلسفة خاصة في مجال العمل الاجتماعي باعطائه بعداً يتكيف مع الواقع الاجتماعي المعاش ويرتكز على القواعد العلمية المتجددة، وذلك بغرض بلوغ الغايات التالية.

- تقليص الفوارق الاجتماعية
- تحسين مستوى عيش الفئات الاجتماعية غير المحظوظة
- مكافحة الآفات الاجتماعية للقضاء عليها أو الحد منها
- ادماج الفئات الهامشية في المجتمع بمختلف الطرق سواء التكوينية أو التربوية أو الوقائية
- تدعيم دور العمل الاجتماعي التطوعي
- توفير الحماية التشريعية والتنظيمية لمختلف مظاهر الخلل الاجتماعي

دور العمل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة

إن وضع أية سياسة لبلورة عمل اجتماعي ضد الجريمة ينبغي أن يولي أهمية كبيرة لتخطيط برامج وقائية، وذلك عبر وسائل التوعية والتربية والتكوين لدفع كل ما من شأنه أن يؤدي الى تهميش المواطن وتركه عرضة للظواهر الاجتماعية المرضية

وهكذا ينبغي توجيه الجهود الوقائية الى مختلف مناطق البلاد

الحضرية منها والقروية والى جميع الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية، كالأطفال والنساء والأشخاص المعاقين وبرامج التعليم غير النظامي كالتدريب المهني وتعليم الكبار، والتربية الأسرية والارشاد النسوي وغيرها من المجالات التي من شأنها الاسهام في الوقاية من الجريمة

وسنورد فيما يلي بعض المجالات التي يطالها العمل الاجتماعي الوقائي

أولا رعاية الطفولة

تحتل رعاية الطفولة أهمية خاصة ومكانة متميزة في توجيهات العمل الاجتماعي المعاصر، ذلك أن الطفل هو المستقبل وأي جهود توجه لرعايته وحمايته هي في الوقت نفسه تأمين لمستقبل الأمة وكيانها الاجتماعي، وعليه تعتبر رعاية الأسرة والطفولة عملية أساسية في بناء أي مجتمع يسعى الى تحقيق ما يأمله من تكوين المجتمع السوي المتوازن البعيد عن الانحرافات والآفات الاجتماعية

والروابط بين رعاية الأسرة ورعاية الطفولة وثيقة جداً، حيث أن الأسرة كنظام اجتماعي ذات تأثير كبير في المجتمع الانساني، لما لها من فاعلية قوية في تشكيل الطفل وتكوين شخصيته وتحديد سلوكه وتنمية قيمه وذلك كله بغرض وقايته من الانحراف والاجرام

كما ينبغي العمل على تنوير وتوعية الرأي العام في كل المناسبات بأهمية الاهتمام بالطفل، وتسطير برامج وقائية، ولا سيما في

مجالي التربية والتكوين مثل مؤسسات رياض الأطفال المجهزة والمسيّرة من طرف أطر متخصصة تقوم بتنشئة الطفل التنشئة الاجتماعية السليمة القائمة على التفاعل الاجتماعي والهادفة الى اكساب الطفل سلوكاً اجتماعياً يمكنه من الاندماج في جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتسهل له الحياة في الوسط الاجتماعي، بالاضافة الى انشاء هياكل استقبال خاصة بالأطفال الأيتام الذين لا عائل لهم من أجل وقايتهم من التشرد والحرمان والانحراف وذلك برعايتهم وتربيتهم واعدادهم للاسهام في البناء الاجتماعي

ولابد من توفير الأطر المتخصصة لهذا النوع من المؤسسات وتكوينها تكويناً علمياً وتربوياً قصد تزويدها بأدوات علمية وأساليب وقائية حديثة

ثانياً النهوض بالمرأة

تشكل المرأة عنصراً حيوياً في المجتمع، كما أنها تلعب داخل الأسرة ـ أساساً ـ دوراً كبيراً، وتسهم الى جانب الرجل في تحقيق البنيان الاجتماعي السليم، لذا وجب العمل على حمايتها ومساعدتها حتى لا تكون عرضة للتهميش والانحراف وذلك باتباع وسائل ذات أبعاد تنظيمية ووقائية على الشكل التالي:

- تنظيم حملات لمحو الأمية في الأوساط النسائية.
- مضاعفة العمل في مجالات التوعية
- توسيع مجالات التأهيل المهني لفائدة المرأة

- تشجيع الجمعيات النسائية على توسيع دائرة نشاطها في المدن والقرى.
- ادماج العنصر النسائي واشراكه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وترمي هذه الاجراءات الى اشراك الأسرة في مجال الوقاية الاجتماعية وتوعية المرأة بدورها الأسري والاجتماعي ورفع أميتها الأبجدية والحضارية والوظيفية

ثالثاً: الرعاية الاجتماعية للأشخاص المعوقين

تعتبر فئة الأشخاص المعوقين بحكم وضعيتها الخاصة أكثر تعرضاً للتهميش وبالتالي للانحراف اذا لم تتلق العناية والرعاية اللازمتين والحماية الكفيلة بادماجها ادماجاً صالحاً ومتكاملا من خلال توفير هياكل الاستقبال الكافية والملائمة والمتوفرة على مختلف التجهيزات الضرورية الخاصة لكل صنف من أصناف الاعاقة ومساعدة الجمعيات التطوعية العاملة في مجال رعاية المعوقين.

أما الأشخاص المعاقون الذين تجاوزوا سن الدراسة فيمكن تشجيعهم للانضمام الى تعاونيات انتاجية تشرف عليها جمعيات خاصة، وذلك كله لوقاية الأشخاص المعوقين حتى لا ينقلبوا الى التسول والتشرد والانحراف

ولابد من تعزيز هذه الجهود باجراءات قانونية وتنظيمية عبر اصدار التشريعات الخاصة بحماية المعوقين وتأهيلهم واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان حقوقهم سواء في ميدان الوقاية والعلاج والتربية واعادة التربية والتأهيل والتوعية بشئون الاعاقة والمعوقين.

رابعاً البرامج الوقائية لمكافحة التسرب المدرسي.

تشكل ظاهرة التسرب من التعليم المدرسي النظامي آفة تعاني منها المجتمعات النامية بالخصوص ورافداً من روافد تغذية صفوف المنحرفين والمشردين الذين يشكلون نقطة سوداء في جبين المجتمعات المتحضرة

ذلك أن الأشخاص الذين لم يستكملوا تعليمهم وتحصيلهم على الشهادات العلمية تقل حظوظهم في الحصول على عمل مناسب ويصبحون بالتالي عرضة للبطالة والانحراف والاجرام

لذا لابد من سن سياسة تكوينية تعمل على انقاذ هذه الفئة التي تشكل أساساً من الشباب (فتياناً وفتيات)

هكذا ولمكافحة الانعكاسات السلبية لظاهرة التسرب المدرسي يلزم انشاء مراكز خاصة لتكوين الفتيان والفتيات تكون بمثابة مدارس للتأهيل المهني ومعامل للانتاج والتوجيه لاكتساب الخبرة في مجال المهارات والحرف الكفيلة بادماج المستفيدين في الحياة العملية والاسهام في التنمية والابتعاد عن أسباب الانحراف والاجرام عن طريق ربط التكوين بمتطلبات وحاجيات سوق العمل.

ولعل هذا التوجه الجديد في مجال العمل الاجتماعي النوعي يعبر عن ضرورات أساسية

١ ـ انشاء هياكل استقبال خاصة بالمتسربين من التعليم النظامي

٢ ـ وضع نظام للممرات بين التعليمين النظامي وغير النظامي يؤمن التكامل بين هذين النسقين التربويين.

خامساً الوقاية من آفة المخدرات:

لا أحد يجادل في الدور السلبي الذي تلعبه ظاهرة انتشار المخدرات داخل المجتمع وخاصة في أوساط الشباب، وكذا العلاقة الوثيقة بين تعاطي المخدرات والانحراف بما في ذلك الجريمة.

وعليه لابد من توجيه اهتمام خاص بموضوع المخدرات نظراً لخطورتها على الفرد والمجتمع وفي هذا الصدد تتجلى ضرورة تنظيم حملات للتوعية تهدف الى اشعار الرأي العام الوطني بخطورة الادمان على المخدرات وأهمية تبني خطط علمية وعملية لمساعدة المدمنين على الاقلاع عن هذه الآفة.

فضلا عن قيام الجهات المختصة بمحاربة انتشار هذه السموم وردع الاتجار فيها حتى لا تكون في متناول أفراد المجتمع

وعلى العموم فإن الوقاية من آفة المخدرات تتطلب:

- توعية الجمهور بالأخطار المترتبة عن المخدرات بواسطة المحاضرات والندوات والحملات الوقائية
- مساعدة المواطنين الراغبين في التخلص من الادمان بطرق ملائمة.
- تنظيم حملات اعلامية بمختلف الوسائل وخاصة السمعية البصرية ونشر كل ما يتعلق بمضار المخدرات.
- التعاون بين الدوائر الحكومية والتطوعية وتبادل الاقتراحات بشأن الوقاية من المخدرات
- الاسهام في تكوين الأشخاص المؤهلين للقيام بالحملات الوقائية

ولابد من توسيع مجالات هذه الاجراءات لتتجاوز الحدود

القطرية وصولا الى تكاثف الجهود على المستوى الاقليمي والدولي عبر اللقاءات الدولية والاقليمية حول مكافحة المخدرات

سادساً تعليم الكبار

قد يصعب في كثير من الأحيان تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من برامج الوقاية والرعاية الاجتماعية وذلك لاصطدامها بظاهرة الأمية التي تشكل آفة اجتماعية لاسيما في أوساط الأشخاص الكبار (أي أرباب الأسر من آباء وأمهات) وفي المناطق النائية، وعليه فإنه لابد من وضع برامج موسعة لمحاربة هذه الآفة وتنظيم حملات لتعليم الكبار لاكسابهم مهارات القراءة والكتابة حتى يسهل بالتالي ايصال خطابات التوعية اليهم، وحتى يمكنهم استيعاب برامج الوقاية الموجهة اليهم ليسهموا بدورهم ومن مواقعهم الاجتماعية والمهنية في الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ومختلف مظاهر الانحراف.

ويمكن تطعيم البرامج الموجهة لهذه الفئة بمفاهيم حضارية قائمة على التوعية بدور الأسرة وأهمية القيم الاجتماعية والاخلاق والسلوك القويم في بث الادراك الواعي بخطورة الآفات الاجتماعية واستيعاب أساليب الوقاية منها، حماية للمجتمع وبنيانه

مستخلصات حول الوظيفة الوقائية للعمل الاجتماعي

لقد تم التطرق في هذه المحاضرة الى أهم الخطوط العريضة لدور العمل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة والتي ينبغي تدعيمها

ببرامج للتوعية الاجتماعية والأسرية وتنظيم المحاضرات والندوات مع الاستعانة بمختلف وسائل الاتصال الجماهيري من اذاعة وتلفزة ومطبوعات ونشرات بالاضافة الى طرق الاتصال المباشر الذي أثبت فعاليته خاصة في الحقل الاجتماعي مع اجراء البحوث وعقد المؤتمرات بهدف تعميق الوعي بالمواقف الأسرية حتى يمكن تجنب المشكلات والآفات الاجتماعية قبل وقوعها

وفيما يلي أهم مرتكزات العمل الاجتماعي الوقائي من الجريمة.

- التوسع في انشاء الهياكل المؤسسية التي تقوم بتنفيذ سياسة الوقاية والرعاية والتوعية
- التوسع في انشاء المؤسسات المتخصصة في أداء الخدمات اللازمة لكل فئة من الفئات المحتاجة للرعاية
- الاهتمام بدرجة بالغة بالرعاية الاجتماعية خاصة لمؤسسة الأسرة لأن تفكك الروابط العائلية يسهم في سهولة انتشار السلوك الانحرافي.
- تدعيم المؤسسات العاملة في مجال رعاية الأحداث وحماية المرأة والطفل سواء من الناحية المالية (توفير الاعتمادات الكافية لها) أو من الناحية البشرية عن طريق تطعيمها بالكفاءات والأطر المختصة والمؤهلة.
- تدعيم دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الجريمة والانحراف سواء من حيث البرامج أو الأهداف.

- توظيف امكانات العمل الاجتماعي التطوعي الى جانب العمل الاجتماعي الحكومي في السياسة الوقائية، مع تنسيق جهود جميع المتدخلين في هذه السياسة دون اغفال العمل الاجتماعي الذي تقوم به المجالس المحلية المنتخبة

وفي الختام لا حاجة الى التذكير بأن معالجة ظواهر الخلل الاجتماعي وتوعية المواطنين بالقضايا الاجتماعية من شأنه الاسهام في معركة النهوض بالحياة الاجتماعية نحو الأهداف المنشودة ووقاية للمجتمع من مختلف الأوبئة والآفات التي تنتشر بسرعة إذا وجدت التربة الخصبة لذلك